

بنك المال الأردني  
شركة مساهمة عامة محدودة  
محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي العشرون  
المنعقد يوم الأربعاء الموافق 2022/06/15

عملاً بأحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 والإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ 2020/04/09، عقدت الهيئة العامة لشركة بنك المال الأردني المساهمة العامة الاجتماع غير العادي العشرون وذلك في الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 2022/06/15 بواسطة الاتصال المرئي والإلكتروني، برئاسة رئيس مجلس الإدارة معالي السيد باسم خليل السالم.

في بداية الاجتماع، رحب رئيس مجلس الإدارة بعطوفة مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموطي، وممثل البنك المركزي الأردني، وممثلي المدقق الخارجي شركة برايس ووتر هاوس كوبرز الأردن، كما رحب بالسيدات والسادة الضيوف الحضور، والسيدات والسادة مساهمي بنك المال الأردني.

بين رئيس المجلس بأن هذا الاجتماع غير العادي مخصص لمناقشة موضوع زيادة رأسمال بنك المال الأردني من خلال دخول صندوق الاستثمارات العامة السعودي كشريك استراتيجي حيث تعد هذه الصفقة من اهم الصفقات التي تتم في القطاع المصرفي في المنطقة، والتي ستعكس بشكل ايجابي على حاضر ومستقبل بنك المال الأردني على المدى الطويل. وقد اضاف الى ان مجموعة بنك المال الأردني "كابيتال بنك" تتبنى استراتيجية طموحة تسعى من خلالها إلى تعزيز وتدعيم مركزها التنافسي، ولأجل ذلك فقد تم العمل خلال السنتين الماضيتين لتحقيق الأهداف الواردة في هذه الاستراتيجية، حيث تم الاستحواذ على بنك عودة في الأردن والعراق، وبنك سوسيته جنرال - الأردن، كما تم فتح فرع للمصرف الأهلي العراقي في المملكة العربية السعودية و تم إطلاق البنك الرقمي Blink، بالإضافة الى اتخاذ خطوات قربت المجموعة كثيراً من تطلعاتها وطموحاتها ومنها إصدار أول أسناد قرض دائمة بقيمة 100 مليون دولار. وبفضل تلك الجهود فقد أصبحت مجموعة كابيتال بنك اليوم من أهم وأكبر المؤسسات المالية في الأردن والمنطقة بشكل عام، إذ تجاوزت قيمة أصولها الستة مليارات دينار وفاق العائد على حقوق الملكية ونمو أرباحها التشغيلية البنوك الأخرى المنافسة.

كما وأشار رئيس المجلس إلى أنه استمراراً لهذه الجهود فقد تم مطلع الأسبوع الماضي توقيع صفقة اكتتاب خاص، ليصبح بموجبها صندوق الاستثمارات العامة السعودي الذي يُعد أحد أكبر الصناديق السيادية في



*Handwritten signature*

العالم، مستثمراً استراتيجياً في المجموعة وذلك بعد استكمال كافة الإجراءات والحصول على الموافقات اللازمة، حيث سيتم إصدار نحو 63 مليون سهم لمصلحة الصندوق عند إتمام الصفقة، وذلك بنسبة 23.97% من رأسمال المجموعة بقيمة 131.2 مليون دينار أردني، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على حقوق المساهمين التي سترتفع إلى أكثر من 600 مليون دينار أردني.

وأوضح بأنه تبعاً لآليات احتساب القيمة العادلة للمؤسسات المالية، فإن القيمة الدفترية تعتبر هي الأساس في التقييم المالي وتعكس تماماً القيمة العادلة للمؤسسة. بينما تم الاتفاق في هذه الصفقة مع الصندوق على دفع علاوة إصدار قيمتها 25% من القيمة الدفترية كما في نهاية كانون الأول لعام 2021، أي أعلى من القيمة العادلة والذي بدوره سيؤدي الى رفع القيمة الدفترية للمساهمين من 1.85 دينار للسهم الواحد كما في نهاية اذار لعام 2022 الى 1.91 دينار بعد انضمام الصندوق، وقد اكد الى أن هذا النوع من الصفقات والتي من شأنها إدخال شريك استراتيجي تتم خارج نطاق الأسواق المالية حيث يتم التفاوض بين الأطراف لمدة قد تستغرق عدة أشهر - كما هو الحال في هذه الصفقة - والتي تم الاتفاق من حيث المبدأ على سعر الشراء خلال شهر تشرين الأول العام الماضي وتفض النظر عن تقلبات السوق المالي.

كما أشار إلى أنه على الرغم من ان مجموعة بنك المال الاردني "كابيتال بنك" لديها القدرة على رفع رأس المال من خلال المساهمين الحاليين الا ان الهدف هو ادخال شريك استراتيجي طويل الأمد قادر على فتح أسواق جديدة وازضافة عمق تجاري لزيادة ربح المجموعة مستقبلا وتوسيع اعمالها وإعطاء المجموعة المقدره على توفير سيولة منخفضة الكلفة مدعومة بوجود شريك استراتيجي ذو تصنيف ائتماني مرتفع، وتزويدها بمنافذ جديدة وشبكات من أفضل البنوك المراسلة الإقليمية والعالمية. كما ان الصفقة ستعمل على ترسيخ أفاق الشراكة بين الصندوق ومجموعة بنك المال الاردني "كابيتال بنك"، حيث ستكون المجموعة بمثابة الذراع المصرفي للعديد من المعاملات المصرفية والصفقات الاستثمارية للصندوق، وخاصة في الأسواق التي تعمل بها المجموعة في الاردن والعراق والسعودية، وبالتالي تعظيم الفائدة المتأتية من هذه الشراكة وبما يخدم الطرفين.

كما أكد رئيس المجلس الى ان هذه الصفقة سوف تعود بالفائدة على المجموعة من حيث:

- إن دخول صندوق الاستثمارات العامة السعودي كشريك استراتيجي في رأسمال المجموعة يعتبر خطوة في غاية الأهمية، وتعبّر عن السمعة الطيبة والمكانة المرموقة التي تتمتع بها المجموعة في المنطقة العربية والإقليم.
- ستتمكن المجموعة من تنفيذ استراتيجيتها التوسعية وطرح منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء والأسواق المتزايدة والتي ستعكس إيجاباً على ربحية المجموعة وبالتالي على قدرة المجموعة على توزيع الأرباح بشكل متنامي والذي من شأنه أيضاً أن ينعكس إيجاباً على سعر التداول لسهم مجموعة كابيتال بنك.
- زيادة قدرة المجموعة على تحقيق عوائد للمساهمين بنسب ذات ارقام مزدوجة على الرغم من زيادة رأس المال وذلك من خلال الخطط التوسعية والاتفاق الاستثمارية التي تنوي المجموعة القيام بها.

ويتبن رئيس المجلس بأن الصندوق ما كان له أن يدخل كشريك استراتيجي في مجموعة بنك المال الاردني "كابيتال بنك" لولا ثقته الكبيرة بها، فقد استطاعت الإدارة التنفيذية وكافة العاملين في المجموعة وبتوجيهات من مجلس الإدارة، من تحقيق أداء متميز على مستوى القطاع المصرفي الأردني، وأثبتت جدارتها في مواجهة التحديات، بل وتحويلها الى فرص للنمو في فترة استثنائية شهدها الأردن والعالم بأكمله، حيث أتت هذه الفرص بعوائد إيجابية على المستثمرين والعملاء على حد سواء، فجاءت هذه الصفقة لتتماشى مع خطط الصندوق في البحث عن الفرص الاستثمارية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، وبناء شراكات استراتيجية على المدى الطويل لتحقيق العوائد المستدامة وتعظيم أصوله وتنوع مصادر الدخل، وتتسجم أيضاً مع توجه الأشقاء في المملكة العربية السعودية، لإقامة شراكات واستثمارات هنا في الأردن، في عدة قطاعات حيوية، وبما يترجم متانة العلاقات بين المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية، التي أرسى قواعدها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وتعزيز مساعي قيادتي المملكتين لتحقيق فائدة مشتركة لاقتصادي البلدين الجارين.

وفي ختام كلمته شكر رئيس المجلس المساهمين على دعمهم المتواصل لمجلس الإدارة، الذي لم ولن يدخر جهداً في سبيل تعظيم قيمة استثماراتهم في مجموعة كابيتال بنك، وتمنى اللقاء بهم مجدداً والبنك في طليعة البنوك العاملة في المنطقة.

وقبل الإعلان عن قانونية الجلسة أعطى معالي باسم السالم الكلمة لعطوفة مراقب عام الشركات.



بدأ عطوفة مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموطي كلمته بالترحيب برئيس مجلس إدارة شركة بنك المال الأردني معالي باسم خليل السالم وأصحاب المعالي والعطوفة والسعادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والسادة المساهمين الحضور الكرام، ثم استكمل كلمته:

"أسعد الله صباحكم بكل خير وبركة، يسعني في هذا الصباح أن أكون معكم وأحضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي لشركتكم بوجود هذه النخب والقامات الوطنية والمصرفية والاقتصادية الذين نعتز ونفتخر بهم وإنجازاتهم في مختلف المجالات والقطاعات والذين أكنّ لهم الاحترام والتقدير متمنياً للبنك ولكم دوام التقدم والنجاح في مسيرتكم لتطوير القطاع المصرفي في الأردن بما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني والمجتمعي لبلدنا الأردن في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه."

ثم طلب من رئيس مجلس الإدارة بالتفضل بالبدء بجدول الأعمال وفقاً للدعوة الموجهة للسادة المساهمين.

وبعد أن شكر رئيس مجلس الإدارة عطوفة مراقب عام الشركات على كلمته أعلن تعيين الأستاذة عروبة قراعين أمين سر مجلس الإدارة كتابياً للجلسة وفريق عمل بنك المال الأردني كمراقب على آلية جمع الأصوات. ثم طلب من الأستاذة عروبة قراعين أمين سر المجلس / كاتب الجلسة إعلان نسبة الحضور وفق آخر كشف للمساهمين الحاضرين.

أعلنت الأستاذة عروبة قراعين بأنه بلغ عدد المساهمين الحاضرين للاجتماع (170) مساهماً، يحملون اصاله ووكالة (173,875,579) من أسهم البنك ويشكلون ما نسبته (86.94%) من رأسمال البنك المكتتب به والمدفوع والبالغ (200,000,000) سهم/دينار، وبحضور (12) من أعضاء مجلس الإدارة البالغ عددهم (13) عضواً، وحضور السادة مدققي حسابات البنك برايس ووتر هاوس كوبرو، وبذلك يكون نصاب اجتماع الهيئة العامة غير العادي متحققاً، وأشارت إلى أنه تم الإعلان عن موعد اجتماع الهيئة العامة في صحيفتين يوميتين وموقع البنك الإلكتروني وذلك استناداً إلى الإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ 2020/04/09 وبموجب أمر الدفاع رقم (5) لسنة 2020.

وبناءً على ذلك فقد أعلن رئيس مجلس الإدارة قانونية الجلسة، وأن كافة القرارات التي تتخذها الهيئة العامة غير العادية تعتبر ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين منهم وغير الحاضرين.

وفيما يتعلق باستفسارات المساهمين الذين يملكون أقل من 10% من خلال موقع البنك ضمن استفسارات المساهمين، فكانت كما يلي:



• **سؤال المساهم عماد نواف سليم العواد:**

لماذا لا يكون الاكتتاب بسعر السوق أو أعلى منه كون الاكتتاب بهذا السعر يؤثر سلباً على السعر السوقي، والسعر السوقي هو مصلحة المساهمين الحاليين والشريك هو الآن ليس مساهم وهذا السعر يراعي مصلحة الشريك ولا يراعي مصلحة المساهم الحالي.

أطالب بتعديل سعر الاكتتاب إلى ثلاثة دنانير لحفظ حقوق المساهمين الحاليين ومصلحة المساهم الشريك الاستراتيجي، فالمحافظة على سعر السهم فيه مصلحة جميع الأطراف أو توزيع علاوة الإصدار من المبلغ المنوي للاكتتاب به كأسهم مجانية للمساهمين الحاليين وبهذه الحالة يمكن اعتماد سعر دينارين وثمانية قروش للشريك الجديد أو الاحتفاظ بعلاوة الإصدار وتوزيع أسهم مجانية على المساهمين الحاليين لتعويضهم عن مقاسمة الشريك لهم بأرباح هذا العام كونه انقضى نصف العام والشريك في نهاية العام سيكون مشرك نصف عام ويأخذ نصيبه من الأرباح مثل المساهمين القدامى.

**الإجابة:**

تبعاً لآليات احتساب القيمة العادلة للمؤسسات المالية، فإن القيمة الدفترية تعتبر هي الأساس في التقييم المالي وتعكس تماماً القيمة العادلة للمؤسسة. أما في صفتنا هذه، فقد تم الاتفاق مع الشريك على دفع علاوة إصدار قيمتها 25% من القيمة الدفترية كما في نهاية كانون الأول لعام 2021، أي أعلى من القيمة العادلة والذي بدوره سيؤدي إلى رفع القيمة الدفترية للمساهمين من 1.85 دينار للسهم الواحد كما في نهاية آذار لعام 2022 إلى 1.91 دينار بعد انضمام الصندوق.

على الرغم من أن مجموعة كابيتال بنك لديها القدرة على رفع رأس المال من خلال المساهمين الحاليين إلا أن الهدف هو إدخال شريك استراتيجي طويل الأمد قادر على فتح أسواق جديدة وإضافة عمق تجاري لزيادة ربح المجموعة مستقبلاً وتوسيع أعمالها وإعطاء المجموعة المقدر على توفير سيولة منخفضة الكلفة مدعومة بوجود شريك استراتيجي ذو تصنيف ائتماني مرتفع وتزويدها بمنافذ جديدة وشبكات من أفضل البنوك المرخصة الإقليمية والعالمية. إن دخول الشريك استراتيجي في رأسمال المجموعة خطوة في غاية الأهمية، سوف تنعكس إيجاباً على ربحية المجموعة وبالتالي على قدرة المجموعة على توزيع الأرباح بشكل متنامي والذي من شأنه أيضاً أن ينعكس إيجاباً على سعر التداول لسهم مجموعة كابيتال بنك.

ثم تم البدء بينود الاجتماع وقامت الأستاذة عروبة بتلاوتها كما يلي:

**البند الأول:** الموافقة على زيادة رأسمال الشركة المصرح به والمكتتب الحالي ليصبح (263,037,122) سهم /دينار بدلا من (200,000,000) سهم /دينار وبزيادة مقدارها (63,037,122) سهم /دينار وبقية دينار أردني واحد للسهم الواحد مضافا لها مبلغ علاوة إصدار قيمته (1.08) دينار وثمانون فلساً للسهم

الواحد وذلك عن طريق اكتتاب خاص لغير المساهمين، وتخصيص كامل مبلغ الزيادة في رأسمال الشركة والبالغ (63,037,122) دينار/سهم للسادة شركة السلامة الأولى للاستثمار (شركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة) وهي شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بما يتوافق مع زيادة رأسمال الشركة أينما وردت.

وقد تم إتاحة الفرصة للتصويت على هذا البند حيث بلغت نسبة الموافقين (99.93%). وعليه، فقد تقرر الموافقة على زيادة رأسمال الشركة المصرح به والمكتتب الحالي ليصبح (263,037,122) سهم /دينار بدلا من (200,000,000) سهم /دينار وبزيادة مقدارها (63,037,122) سهم/دينار وبقيمة دينار أردني واحد للسهم الواحد مضافا لها مبلغ علاوة إصدار قيمته (1.08) دينار وثمانون فلساً للسهم الواحد وذلك عن طريق اكتتاب خاص لغير المساهمين، وتخصيص كامل مبلغ الزيادة في رأسمال الشركة والبالغ (63,037,122) دينار/سهم للمادة شركة السلامة الأولى للاستثمار (شركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة) وهي شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بما يتوافق مع زيادة رأسمال الشركة أينما وردت.

البند الثاني: الموافقة على تفويض رئيس مجلس الإدارة و/أو الرئيس التنفيذي للبنك باستكمال كافة الإجراءات المتعلقة بذلك وتعديل عقد التأسيس النظام الأساسي بما يتفق وأحكام قانون الشركات الأردني وهيئة الأوراق المالية والقوانين المرعية.

وقد تم إتاحة الفرصة للتصويت على هذا البند، حيث بلغت نسبة الموافقين (99.98%). وعليه، فقد تقرر الموافقة على تفويض رئيس مجلس الإدارة باستكمال كافة الإجراءات المتعلقة بذلك وتعديل عقد التأسيس النظام الأساسي بما يتفق وأحكام قانون الشركات الأردني وهيئة الأوراق المالية والقوانين المرعية.

ثم أعلنت الأستاذ عروبة قرايين ختام الاجتماع في ظل عدم وجود استفسارات أخرى لعدم وجود مساهمين يملكون أكثر من 10%.

وفي ختام الاجتماع، شكر معالي رئيس المجلس جميع الحضور ومساهمي بنك المال الأردني الكرام على حضورهم، وشكر كافة الجهات الرقابية على دعمهم الدائم كما خص بالشكر عطوفة مراقب عام الشركات.

وشكر أيضاً شركة LUMI على جهودها في تنظيم اجتماع الهيئة العامة، داعياً الله أن يحمي الأردن في ظل صاحب الجلالة المفدى الملك عبد الله الثاني بن الحسين.

ثم تقدم عطوفة مراقب عام الشركات بالشكر لمعالي رئيس المجلس وبنك المال الأردني، وأمين سر مجلس الإدارة، كما شكر المساهمين على الحضور، وشكر الجميع على حسن التنظيم لهذا الاجتماع وتمنى التوفيق في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، ولأردننا كل الخير.

شكر معالي رئيس المجلس عطوفة مراقب الشركات الدكتور وائل العرموطي وجميع الحضور وتم اختتام الاجتماع.

رئيس مجلس الإدارة  
باسم خليل السالم

عطوفة مراقب عام الشركات  
د. وائل العرموطي

كاتب الجلسة  
عروبة قراعين

دائرة مراقبة الشركات

